A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/486
10 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البنود ١٢ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٤ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢
و ٩٣ و ٩٥ و ٩٨ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التدريب والبحث

برنامج للتنمية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

المراقبة الدولية للمخدرات

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص التقرير النهائي للاجتماع العادي العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية، الذي يتضمن الاستنتاجات والبلاغ والقرارات والإعلانات التي اعتمدها مجلس أمريكا اللاتينية، الهيئة العليا

للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في اجتماعه السنوي العادي العشرين المعقود في مدينة مكسيكو خلال الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٢٤ و ٢٩ و ٣٤ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي إ. إيويكا
الممثل الدائم
رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي

المرفق

[الأصل : بالاسبانية والإنكليزية]

التقرير النهائي للاجتماع العادي العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية المعقود في مدينة مكسيكو خلال الفترة من ٣٠ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤

المحتويات

		الصفحة
مقدمة		٤
ألف -	استنتاجات مجلس أمريكا اللاتينية بشأن تطبيق برنامج العمل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ (القرار رقم ٣٢٧)	٥
باء -	البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع العادي العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية	١٤
جيم -	القرارات	١٦
	القرار رقم ٣٥٠ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٦
	القرار رقم ٣٥١ - قرار حول المعايير الرئيسية والمبادئ التوجيهية لدورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	١٩
	القرار رقم ٣٥٤ - الميزانية الادارية لعام ١٩٩٥	٢٢
	القرار رقم ٣٥٥ - دعم مشروع أمريكا اللاتينية للتحالف من أجل التنمية المستدامة	٢٥
	القرار رقم ٣٥٦ - الحاجة الى إنهاء الخطر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من حكومة الولايات المتحدة	٢٦
	القرار رقم ٣٥٧ - انتخاب نائب الأمين الدائم	٢٧
	القرار رقم ٣٥٨ - الاعراب عن التقدير لنائب الأمين الدائم، السفير نويل غوردون سنكلير	٢٧
	القرار رقم ٣٥٩ - تمديد القرارات ١٢ و ٨٩ و ٢٣٥ و ٢٦٠ و ٢٨٦ و ٣٢٣ و ٣٤٩ بشأن تعيين مراقبين في اجتماعات مجلس أمريكا اللاتينية	٢٨
دال -	الاعلانات	٢٩
	إعلان رابطة الدول الكاريبية	٢٩
	إعلان - الاعراب عن الأسى لوفاة صاحب السعادة، السفير خورخي لويس أوردونيز	٢٩

مقدمة

عملا بالمادة ١٢ من اتفاقية بنما، انعقد الاجتماع العادي العشرون لمجلس أمريكا اللاتينية في مقر وزارة خارجية المكسيك خلال الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ففي ٣٠ أيار/مايو، افتتح الاجتماع، في مرحلته التحضيرية، سعادة وكيل وزارة خارجية المكسيك لشؤون أمريكا اللاتينية والشؤون الثقافية والتعاون الدولي، السفير خورخي بنتو ماسال. وكان مسؤولو الاجتماع هم رئيس الوفد المكسيكي، السيد روخيليو غرانغيوم، المدير العام للعلاقات الاقتصادية مع أمريكا اللاتينية، رئيسا؛ والسيد خوسيه ألبرتو ميا رييس، من سفارة هندوراس لدى المكسيك نائبا أول للرئيس؛ والسيد خورخي أمبرتو سيفايوس، المدير العام لهيئة التجارة الخارجية بغواتيمالا، نائبا ثان للرئيس. وكان المقرر هو السيد أنطونيو باياس، رئيس إدارة التعاون الاقتصادي الدولي بوزارة خارجية شيلي.

وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى ببيان كل من الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، السفير سلفادور آريولا، ووكيل وزارة خارجية المكسيك لشؤون أمريكا اللاتينية والشؤون الثقافية والتعاون الدولي، السفير خورخي بنتو ماسال.

وفي ٢ حزيران/يونيه، افتتح المرحلة الوزارية للاجتماع الدكتور خايمي سيرا بوتشه، وزير التجارة والتنمية الصناعية. وانتُخب وكيل وزارة خارجية المكسيك لشؤون أمريكا اللاتينية والشؤون الثقافية والتعاون الدولي، السفير خورخي بنتو ماسال، رئيسا. وانتخب السيد خوسيه ألبرتو ميا رييس، من سفارة هندوراس لدى المكسيك نائبا أول للرئيس، والسيد كارلوس راميريس مارتينيس، نائب وزير خارجية غواتيمالا، نائبا ثان للرئيس. وانتخب السيد خوسيه ميغيل إنسولسا، وكيل وزارة خارجية شيلي، مقررا.

وأدلى ببيان كل من الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، السفير سلفادور آريولا، ووزير الخارجية والتنمية الصناعية، الدكتور خايمي سيرا بوتشه.

وأقر الاجتماع جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة DT2/Corr.1.

وخلال المناقشات، اقترحت وفود الدول الأعضاء على الأمانة الدائمة مبادئ توجيهية لبرنامج عملها. ويرد في الفرع ألف من هذا التقرير مجمل للاستنتاجات الرئيسية في هذا الصدد.

ولدى اختتام المناقشات، أصدر المجلس البلاغ الوارد في الفرع باء من هذا التقرير.

وفضلا عن ذلك، اعتمد المجلس القرارات ٣٥٠ إلى ٣٥٩، التي ترد نصوصها في الفرع جيم. أما الفرع دال فيتضمن الإعلانين.

ألف - استنتاجات مجلس أمريكا اللاتينية بشأن تطبيق برنامج العمل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤

(القرار رقم ٣٢٧)

تشير الاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة إلى الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المنقضية منذ انعقاد الاجتماع التاسع عشر لمجلس أمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وحتى الاجتماع الحالي للمجلس، كما تشير إلى الأنشطة التي سيضطلع بها على مدى فترة أطول تمتد إلى عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

١ - العلاقات مع الولايات المتحدة

أحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما بالوثائق التي أعدتها الأمانة الدائمة بشأن هذا الموضوع ("تحليل الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة وآثاره على العلاقات الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" الوثيقة رقم ١، و "التقرير السنوي الثامن عشر للأمانة الدائمة" الوثيقة رقم ٣). وأكد المجلس مجددا أهمية مواصلة تنفيذ برنامج أنشطة الأمانة الدائمة، الذي اعتمده مجلس أمريكا اللاتينية في اجتماعه التاسع عشر فيما يتعلق بعلاقات المنطقة مع الولايات المتحدة.

ومن المهم، في هذا الصدد، أن المجلس قد عهد إلى الأمانة الدائمة بمهمة تحليل الآثار الطويلة الأجل لاتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة على بلدان المنطقة، بحيث يشمل هذا التحليل التدفقات الاستثمارية إضافة إلى البعد التجاري.

وفيما يتعلق بمتابعة السياسة التجارية للولايات المتحدة، أعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء احتمال حدوث تغيرات في النظام العام للأفضليات، حيث أوصى الأمانة الدائمة ببذل جهود إضافية مشتركة مع الوكالات الإقليمية الأخرى، كيما تتمكن المنطقة من وضع استراتيجيات في هذا المجال.

وأحاط المجلس علما بالقرار رقم CIES/CEC/1 (1-0/94) الصادر عن اللجنة التجارية الخاصة الجديدة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وهو القرار الذي اتُفق فيه على أن يقوم الفريق الاستشاري المنبثق عن اللجنة بتنسيق أنشطته مع رابطة تكامل أمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وغيرها من الوكالات الإقليمية. لذلك، أوعز المجلس إلى الأمانة الدائمة بأن تتعاون تعاونا وثيقا مع اللجنة التجارية الخاصة والفريق الاستشاري وأن تتابع أعمالهما.

وفي معرض تناول موضوع علاقات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الولايات المتحدة، أُكدت أهمية مؤتمر قمة نصف الكرة الغربي، المقرر عقده في نهاية عام ١٩٩٤، كما أُكدت ضرورة التعمق في تناول المسائل التجارية، بما فيها جهود المنطقة الرامية إلى تحرير التجارة. وفي هذا الصدد، أشير

بالذكر، بصفة خاصة، إلى ما يمكن للأمانة الدائمة أن تقوم به من أعمال بصدد إعداد عناصر لتكوين موقف للمنطقة.

٢ - العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

اتفق المجلس مع الأمانة الدائمة في رأيها حول تدهور العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال السنوات العشر الماضية. كما أعرب المجلس عن اهتمامه الكبير بالتغيرات المستجدة في هذه العلاقات والمجملة في الوثيقة المعنونة "الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية: نحو إعادة تحديد العلاقات الإقليمية الثنائية" (الوثيقة رقم ١٣). وأكد المجلس، بشكل خاص، على أهمية الاستثمار في العلاقات الجديدة مع الاتحاد الأوروبي، التي تتسم بتركيزها على المشاريع المشتركة. وفي الوقت ذاته، أكد المجلس على أهمية تشجيع المشاريع المشتركة بين شركاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية الاستفادة من السوق الأوروبية. كما طلب المجلس إلى الأمانة الدائمة أن تواصل تحليلها ورصدها للقيود المفروضة على منتجات المنطقة والتي تعرقل وصولها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ونظر المجلس في النتائج الأولية لمشروع "حركة العلاقات بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي: إضفاء الطابع الإقليمي على القطاع الإنتاجي والأشكال الجديدة من التنافس والإدارة" (الوثيقة رقم ١٠)، وهو المشروع الجاري تنفيذه تطبيقا للاتفاق المبرم بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي. وفي معرض ذلك، أكد المجلس على أهمية التطبيقات المحتملة للمعلومات المستمدة من هذا المشروع، من حيث وضع استراتيجيات لتشجيع الصادرات، والمحافل التجارية، والتخطيط للتنمية الصناعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتفاوض على التكنولوجيا والاستثمار، وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمانة الدائمة أن تضع برنامجا، بالاستعانة بالدعم التقني والمالي من الاتحاد الأوروبي، لنشر الوثيقة الختامية بشأن نتائج المشروع على أوسع نطاق ممكن. إذ ينبغي أن تُسلَّم هذه الوثيقة في شهر تموز/يوليه إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المنظمات التجارية، والمؤسسات المالية، ومراكز البحوث.

٣ - العلاقات مع البلدان الأخرى

رأى مجلس أمريكا اللاتينية أن الفصل الثالث من تقرير الأمانة الدائمة - الذي يتضمن معايير واتجاهات تقييم الاستثمارات اليابانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - يعتبر إطارا مرجعيا مناسبا، سواء بالنسبة للصياغة العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع اليابان، أو بالنسبة لمتابعة برنامج العمل المتوسط الأجل للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الذي اعتمده مجلس أمريكا اللاتينية في اجتماعه التاسع عشر.

وفي هذا الصدد، أكد المجلس على أهمية الوضع الجديد لليابان في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وما سينبثق عن هذا الوضع من إمكانات من حيث التجارة والاستثمارات اليابانية في المنطقة. لذلك، أوعز

المجلس إلى الأمانة الدائمة بإقامة الاتصالات اللازمة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل تحديد الجهود المشتركة الممكنة بشأن الإعلان عن سياساتهما التجارية، وتشجيع الاستثمار، وتهيئة الفرص التجارية.

وعلاوة على ذلك، أوصى المجلس الأمانة الدائمة بعقد اجتماع خبراء بشأن علاقات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع البلدان الآسيوية، بالنظر إلى تزايد الأهمية التجارية والمالية لهذه البلدان بالنسبة لبلدان المنطقة، مع النظر في العلاقات مع الصين والهند.

وفيما يتعلق بتنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوعز مجلس أمريكا اللاتينية إلى الأمانة الدائمة بالحصول على معلومات عامة مستكملة عن الفرص الجديدة في مجالات التعاون والاستثمار والتجارة بين المنطقة وجنوب افريقيا في إطار تحقيق الديمقراطية وتزايد الانفتاح في هذا البلد.

٤ - التجارة الدولية

عقب التكليفات التي أصدرها مجلس أمريكا اللاتينية في اجتماعه التاسع عشر، فيما يتعلق بهذا الموضوع، أعدت الأمانة الدائمة "مخططا بالحواجز التجارية التي تطبقها البلدان الصناعية على صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (الوثيقة رقم ١٢)، وهو جهد جديد لتحديد حجم المشاكل التي تواجه بلدان المنطقة في تلك الأسواق ومقارنتها بمستوى التحرير الذي تشهده اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، اتفق المجلس على أن يطلب إلى الأمانة الدائمة توزيع الوثيقة المذكورة على أوسع نطاق ممكن، مع حث الوكالات الإقليمية والدولية المختصة على التعاون مع الأمانة الدائمة في استكمال المخطط سنويا.

وفيما يتعلق بقواعد المنشأ أحاط المجلس علما مع الارتياح بالدعوة إلى اجتماع الخبراء بشأن قواعد المنشأ، الذي سيعقد يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه القادم في مقر المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وفقا لما انتهى إليه المجلس في اجتماعه التاسع عشر، وحث الأمانة الدائمة على إبلاغ الدول الأعضاء في المنظومة بالتقرير المناظر، وإحالة التوصيات التي سيتمخض عنها الاجتماع المذكور إلى مجلس أمريكا اللاتينية لكي ينظر فيها في اجتماعه التالي.

ونظر المجلس بتفصيل دقيق واهتمام شديد في الوثيقة المعنونة "نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (SP/CLXX.O/Di.No.2)، التي تم تناولها بالتحليل في اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية الذي عقد في مقر الأمانة الدائمة في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي هذا السياق، أكد المجلس أهمية ضمان التصديق على اتفاقات جولة أوروغواي في الوقت المناسب، بهدف واضح هو الالتزام بها التزاما تاما.

كذلك، وافق المجلس على تنفيذ برنامج العمل الذي وضع لمتابعة وتنفيذ نتائج جولة أوروغواي، الوارد في الوثيقة المعنونة "دخول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى القرن الحادي والعشرين: جدول أعمال التجارة" (SP/CL/XX.O/DT No.9)، التي ينبغي تنفيذها في الوقت الذي تنفذ فيه مشروع "برنامج التعاون التقني المعني بالتجارة والعلاقات التجارية الدولية من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وأكد المجلس في هذا الصدد على الأهمية الجوهرية لمشاركة المنظمات الدولية - مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية - في هذه الجهود ودعمها لها. وفي هذا الإطار، أعلن مؤخرا إدماج معهد البلدان الأمريكية للتعاون الزراعي في مشروع "برنامج التعاون التقني المعني بالتجارة والعلاقات التجارية الدولية من أجل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات (SP/CL/XX.O/Di No.3)، أيد المجلس اقتراح الأمانة الدائمة عقد اجتماع عن هذا الموضوع لخبراء الحكومات والوكالات الإقليمية لمناقشة جميع الجوانب المتعلقة بتنظيم القواعد الإقليمية المتعلقة بالخدمات على أساس الأحكام الواردة في نص الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وكذلك المفاوضات التي ستجري مستقبلا بشأن الخدمات والمنصوص عليها في الاتفاق المذكور.

كذلك نوقشت المواضيع "الجديدة" المقترح إدراجها في أعمال المنظمة العالمية للتجارة، وقدمت الأمانة الدائمة في هذا الصدد الوثيقتين المعنونتين "الإغراق الاجتماعي: السياسة الاجتماعية كسياسة للتجارة" (SP/CL/XX.O/Di. No.4)، و "دخول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى القرن الحادي والعشرين: جدول أعمال التجارة" (SP/CL/XX.O/Di No.9).

ونظرا لأهمية هذه المسائل والقلق من إمكان استخدامها أو اقتراحها ضمن مخطط للحمائية التجارية، تقرر عقد اجتماع تشاور للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية عن مواضيع "جديدة" من قبيل التجارة والتنمية، والسياسة الاجتماعية، وسياسة المنافسة، بهدف تنسيق مواقف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع أعمال المنظمة العالمية للتجارة.

٥ - تحليل التصورات على المدى الطويل

من أجل متابعة التكليفات التي أصدرها مجلس أمريكا اللاتينية في اجتماعه التاسع عشر، قدمت الأمانة تقرير اجتماع الخبراء لتحليل التصورات على المدى الطويل (الوثيقة رقم ٩) الذي عقد في ليما، بيرو، يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ووافقت على تأييد المبادرات المقترحة في الاجتماع المذكور، وهو ما سيمكن من إدخال دراسات المدى الطويل في منهجية الأمانة، فضلا عن إجراء اتصالات منتظمة مع مراكز البحوث الأكاديمية داخل المنطقة وخارجها. وفيما يتعلق بتمويل "شبكة" مراكز البحوث المقترحة في التقرير المذكور أعلاه - التي ستكون الأمانة بمثابة مركز تنسيق لها - عهد المجلس إلى مجلس الإدارة بالشروع رسميا في وضع الترتيبات ذات الصلة مع كل من الوكالات الدولية (وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية) وحكومات البلدان الصناعية.

٦ - تمويل التنمية

وافق مجلس أمريكا اللاتينية على المبادرات التي اقترحتها الأمانة في البند السادس من جدول الأعمال المؤقت المشروح (DT No.2/Corr.1)، بالإضافة إلى مؤشرات تحليل التدفقات المالية الإنمائية الواردة في الفصل ذي الصلة من تقرير الأمانة الدائمة (الوثيقة رقم ٣).

وأكد المجلس بصفة خاصة على ضرورة دراسة آثار العجز في الموارد الإنمائية ودور أسواق رأس المال في منطقتنا، بما في ذلك تمويل مشاريع القطاع الخاص، إلى جانب تقييم عمليات التحول إلى القطاع الخاص التي يقوم بها العديد من الدول الأعضاء.

٧ - برنامج للتنمية

لاحظ المجلس باهتمام المعلومات والاعتبارات الواردة في الوثيقة المعنونة "برنامج للتنمية وإعادة تشكيل هياكل المنظمات الاقتصادية الدولية: الآثار المترتبة بالنسبة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" (SP/CL/XX.01/Di No.14)، وطلب من الأمانة الدائمة مواصلة متابعة تطور معالجة المواضيع المناظرة، ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة، بالاتصال الوثيق بوفود الدول الأعضاء التي تشارك في تلك المداولات. كما نظر في الربط الوثيق لمختلف العوامل التي تتعلق بهذه المسألة بالمقترحات الواردة في الوثيقة المعنونة "المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والقرن الحادي والعشرون" (الوثيقة رقم ٧).

٨ - التضامن من أجل المنافسة

لاحظ مجلس أمريكا اللاتينية باهتمام التحليل الوارد في الوثيقة المعنونة "التضامن من أجل المنافسة: ملاحظات أولية" (SP/CL/XX.O/DT No.11)، وعهد إلى الأمانة الدائمة بمواصلة هذه الجهود وتوسيعها، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب التالية: '١' المشاريع المرنة والنُهج الجديدة في إدارة الأعمال التجارية، '٢' تدريب الموارد البشرية كعامل رئيسي من عوامل التنمية، '٣' آثار العولمة وثورة الإنتاج التقني الجارية على العمالة في المنطقة. فتحليل هذه المواضيع سيكون مفيدا في صياغة مقترحات للمساعدة في وضع وتنفيذ سياسات تأخذ بمبدأي التعاون والتضامن كأساسين لقدرة اقتصادات المنطقة على المنافسة. كذلك طلب مجلس أمريكا اللاتينية من الأمانة الدائمة تعزيز قيام علاقات أوثق بين قطاعي العمال وأصحاب الأعمال من أجل تحقيق تقدم نحو توحيد معاملة مواضيع التهميش والبطالة والفقر.

٩ - السياسات المتكاملة والتنمية الاجتماعية

فيما يتعلق بوضع معايير يمكن أن تساعد في تحسين ربط السياسات الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية، اعتبر مجلس أمريكا اللاتينية أن المشروع الذي تعده الأمانة الدائمة بالاشتراك مع مركز أمريكا اللاتينية للإدارة الإنمائية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو مشروع مفيد ومناسب من حيث التوقيت، وعهد المجلس إلى الأمانة بمواصلة تحليل ونشر المعايير المفاهيمية والمنهجية لوضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة.

وفيما يتصل بمشاركة بلدان المنطقة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما بالتقدم المحرز وطلب إلى الأمانة الدائمة مواصلة التعاون مع الدول الأعضاء ومع اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة من أجل ضمان نجاح المؤتمر. كما عهد إلى الأمانة الدائمة بالقيام في الوقت المناسب بتعزيز أنشطة التعاون والتنسيق فيما بين بلدان المنطقة للإسهام في تنفيذ خطة العمل التي ستعتمد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، آخذة في الاعتبار المبادرات المقترحة في الوثيقة المعنونة "أسس لتوافق آراء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" التي أقرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها الخامسة والعشرين.

وأحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما مع الارتياح بما تم مؤخرا من استئناف للاجتماعات المنتظمة للفريق المعني بالسياسة الاجتماعية المشترك بين الوكالات، بتنسيق من الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطلب من الأمانة الدائمة تشجيع إجراءات التنسيق داخل الفريق توطئة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٠ - الفقر والأمن الغذائي

وفيما يتعلق بموضوع الأمن الغذائي وعلاقته بالفقر، طلب مجلس أمريكا اللاتينية من الأمانة الدائمة دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ سياساتها في مجال الأمن الغذائي، من أجل تلافي ازدواج الجهود والإسهام في زيادة الوضوح في معالجة الموضوع. وعلى وجه التحديد فقد طلب إلى الأمانة الدائمة إجراء مسح منهجي للبرامج الموجودة حاليا على الصعيدين الإقليمي والوطني، لعلم الدول الأعضاء، بحيث تصبح الأمانة محفلا للتنسيق والترابط الإقليميين فيما يتعلق بهذه المواضيع الهامة من خلال تبادل المعلومات والخبرات المستمدة من مختلف المشاريع القائمة في البلدان وفي المنطقة.

١١ - التصنيع والتنمية التكنولوجية

نظرا لضرورة تهيئة الفرص لتبادل الآراء والأفكار بين وزراء الصناعة في المنطقة فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بالتنمية الصناعية والتكنولوجية، ساند مجلس أمريكا اللاتينية التدابير المتخذة من قبل الأمانة الدائمة لعقد الاجتماع الأول للمحفل الإقليمي المعني بالسياسة الصناعية. وأكد المجلس كذلك على أهمية أن يؤدي هذا الاجتماع إلى وضع خطة عمل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ لتنفيذ خطة العمل الإقليمية المعنية بالتصنيع.

وأحاط مجلس أمريكا اللاتينية مع الارتياح بأن الأولوية العالية التي توليها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية للتصنيع الإقليمي قد لقيت تأييدا في القرار ١٥ الذي اتخذه المؤتمر العام الخامس لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المعقود في ياوندي بالكاميرون فيما يتعلق ببرنامج التعاون الإقليمي للإنعاش الصناعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولما كان القرار ١٥ وبقية القرارات التي وافق عليها المؤتمر العام الخامس لليونيدو، كما وردت في الوثيقة SP/CL/XX.0/Di No.6، تستحق

جميعها متابعة نشطة، فقد عهد المجلس إلى الأمانة الدائمة بأن تقوم، مع اليونيدو، بوضع تدابير تؤدي إلى تحديد مخطط لتنفيذ أنشطة مشتركة تتأسس على تلك القرارات. كما أحاط المجلس علما مع الارتياح بالمبادرة المشتركة بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وغرولاك (GRULAC) بفييينا بشأن متابعة وتقييم نتائج المؤتمر العام الخامس لليونيدو، وأعرب عن دعمه للاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن غرولاك (GRULAC) بفييينا والواردة في الإضافة إلى وثيقة المعلومات (الوثيقة رقم ٦) المشار إليها أعلاه.

ونظرا للفرص والإمكانيات التي تمثلها التكنولوجيا الاحيائية لبلدان المنطقة في تطوير وتسويق المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، أعرب مجلس أمريكا اللاتينية عن ارتياحه لموافقة اللجنة الأوروبية على المشروع المشترك للتكنولوجيا الاحيائية، الذي سيتيح تنفيذ وحدة تنسيق التكنولوجيا الاحيائية التابعة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وإنشاء قواعد تقنية لتطوير المرحلة الثانية من برنامج التكنولوجيا الاحيائية الذي يتمثل هدفه الأساسي في تعزيز التنمية الإقليمية من خلال مشاريع إنتاجية وتكنولوجية مشتركة بين الشركات والمعامل ووكالات التعاون في أوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأوصى مجلس أمريكا اللاتينية الأمانة الدائمة بتعزيز المبادرات الرامية إلى بدء برنامج لتدريب الموارد البشرية يقوم على التحديث الصناعي وتنشيط المنافسة بين الأعمال التجارية. وينبغي أن يُنظر في هذه الإجراءات في إطار محفل معني بتدريب وتنمية الموارد البشرية من أجل تنشيط روح المنافسة، بمشاركة السلطات الحكومية والمراكز الأكاديمية وقطاعات الأعمال التجارية، من أجل تبادل المعلومات والخبرات.

وأوصى مجلس أمريكا اللاتينية الأمانة الدائمة بتحديد الآليات والأساليب التنظيمية التي تتيح توليد وتعزيز قدرة المنطقة على البحث والتطوير، بغية تكييف وإدارة التكنولوجيات المطلوبة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وذلك بمشاركة نشطة من جانب قطاع الأعمال التجارية، في تحديد مجالات الأولوية، وفي التمويل، وفي نقل واستخدام وتطبيق النتائج، وذلك بالتنسيق مع كولسيت (COLCYT) وريتلا (RITLA) وبرنامج بوليفار.

١٢ - الملكية الفكرية

وقبل مجلس أمريكا اللاتينية التوصيات والمبادرات الواردة في التقرير النهائي للاجتماع الرابع لمحفل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالملكية الفكرية، الواردة في الوثيقة رقم ٥، وطلب من الأمانة الدائمة الامتثال لبنودها. وجرى في هذا الصدد التأكيد على ضرورة النظر إلى التطورات في هذا المجال في إطار المنظمة الدولية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للتجارة التي سيتم إنشاؤها قريبا.

وأعرب المجلس عن قلقه من أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة لتحديث نظمها فيما يتعلق بالملكية الفكرية، فإن تطبيق تدابير اقتصادية تقييدية، أو التهديد بتطبيقها، لا يزال قائما في

أسواق معينة فيما يتصل بالامتثال للقواعد التي تفرض من جانب واحد في هذا الميدان. فهذه التدابير تعوق قدرة بعض البلدان في المنطقة على الوصول إلى تلك المنتجات.

١٣ - التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمية

عهد مجلس أمريكا اللاتينية إلى الأمانة الدائمة بمواصلة متابعة التكامل الإقليمي في كافة أشكاله، بتشجيع تبادل المعلومات والخبرات في ذلك الميدان، وبتنسيق الأنشطة المشتركة مع المنظمات والمؤسسات المسؤولة عن مجالات المواضيع محل الاهتمام المشترك. وأوصى في هذا الصدد بعقد اجتماع لمنظمات التعاون والتكامل خلال النصف الثاني من العام الحالي.

وأعرب المجلس أيضا عن ارتياحه لتقدم الأعمال التحضيرية بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية والمنظمات الأخرى في المنطقة لعقد اجتماع للمسؤولين الحكوميين القائمين على سياسات التجارة من الدول الأعضاء في المنظومة في مدينة كيتو خلال النصف الثاني من العام.

ورأى المجلس من الملائم أن تواصل الأمانة الدائمة تحليلها لعمليات التكامل الإقليمي توخيا لهدف تحقيق التقارب، وفقا لتطور تلك العمليات وتطور اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة.

كذلك طـُلب من الأمانة الدائمة دراسة إمكانية أن تسهم اتفاقية التجارة الحرة المبرمة مؤخرا بين كولومبيا والمكسيك وفنزويلا (وهي الدول المعروفة باسم مجموعة الثلاثة) مع غيرها من مخططات واتفاقات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي إسهاما إيجابيا في تحقيق أهداف التقارب المذكور.

وأحاط المجلس علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنمية علاقات التعاون بين مختلف مخططات التكامل دون الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك العلاقات بين تلك المخططات والبلدان غير الداخلة فيها. وشجع المجلس استمرار ومواصلة تلك الصلات، وطلب من الأمانة الدائمة دعم تعزيزها والإسهام في تحديد فرص جديدة لإشراك البلدان غير الأعضاء في أنشطتها، وكذلك بمساعدة من أمانات وكالات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

وأكد المجلس مجددا ما سبق أن ارتآه من أن عملية تعزيز العلاقات بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتطلب مجموعة مدروسة من المبادرات، تشمل أنشطة موجهة إلى زيادة تبادل المعارف والاتصالات بين المنطقتين الفرعيتين. وأيد المجلس الأنشطة التي تقوم بها الأمانة الدائمة في هذا الصدد. كما كرر الإعراب عن دعمه للأنشطة التي تسعى إلى مساعدة دول منطقة البحر الكاريبي على الاستجابة للتحديات الخاصة التي تواجهها اقتصاداتها، التي تتسم عموما بالصغر والضعف وعدم التنوع، نتيجة للتغيرات الحالية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وأعرب المجلس عن ارتياحه لتوقيع رؤساء هذه المنطقة الفرعية بروتوكول غواتيمالا الذي يستكمل اتفاق التكامل الاقتصادي العام لأمريكا الوسطى. وينشئ هذا البروتوكول آليات للاندماج التدريجي لاقتصادات أعضائه بهدف إقامة الاتحاد الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وأعرب المجلس في الوقت ذاته عن سروره لتلقي معلومات عن الشروع قريبا في البرنامج السنوي للتكامل في أمريكا الوسطى، الذي يهدف إلى تزويد أطراف عملية التكامل دون الإقليمي بإطار لفحص الجوانب العملية من ذلك الجهد لتيسير إحراز تقدم نحو التكامل. وأعرب مجلس أمريكا اللاتينية أيضا عن امتنانه لمختلف المنظمات التي مكّن تعاونها من تنفيذ البرنامج، وأشار إلى أن من المستحسن توسيعه ليشمل المناطق الفرعية الأخرى التي تود الاستفادة منه.

١٤ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما بنتائج الاجتماع التاسع لمديري التعاون التقني الدولي الذي عقد في لاباز، بوليفيا، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيار/مايو. وفي هذا الصدد، اعتمد المجلس مشاريع المقررات التي وافق عليها الاجتماع المذكور فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبالمعايير والمبادئ التوجيهية الرئيسية للمنطقة إزاء دورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - لجان العمل والوكالات الدائمة

أحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما بتقرير لجنة التصفية التابعة للجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، وأعرب عن تقديره لما اتخذته لجنة العمل هذه من خطوات وما قدمته من إسهامات هامة من أجل التنمية في أمريكا الوسطى.

كذلك أشار المجلس إلى أنه تلقى تقارير الأنشطة المقدمة من بلاسييكس (PLACIEX) وبلاكارت (PLACART) وملتيفيرت (MULTIFERT) وريتلا (RITLA) وأولديبيسكا (OLDEPESCA).

وطلب المجلس من الأمانة الدائمة مواصلة دعم لجان العمل والهيئات الدائمة في تطوير برامج عملها، وإمدادها بالمساعدة التقنية عندما يُطلب منها ذلك.

١٦ - بيسيكري (PESICRE) ونظام المعلومات الشامل

أعرب مجلس أمريكا اللاتينية عن ارتياحه للعمل المنجز في إطار بيسكري (PESICRE) بإخراج ناتجين جديدين في مجال المعلومات هما: قاعدة بيانات عن المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات والبيانات المتعلقة بالتكامل الإقليمي، وشبكة الشبكات المسجلة على أقراص مدمجة - ذاكرة للقراءة فقط، التي أنتجها المشروع الإقليمي لشبكة الشبكات.

كما عهد إلى الأمانة الدائمة بمواصلة العمل بغية الشروع في تنفيذ نظام المعلومات الشامل للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤. ووصولا إلى هذه الغاية، حث

الكيانات المعتمدة الوطنية التابعة لبيسكري (PESICRE) والمنظمات التي تتعاون كمراكز تنسيق، على تقديم دعمها لعقد اجتماع التنسيق المقرر عقده في الربع الثاني من عام ١٩٩٤.

١٧ - الاتصالات والتكامل

أحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما بالوثيقة المعنونة "الاتصالات والتكامل: طريق التغيير" (الوثيقة رقم ١٥)، وأعرب عن ارتياحه لتنفيذ الاتفاق المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، الذي يهدف إلى تعزيز نشر التكامل الإقليمي.

وفي ذلك الصدد، رأى المجلس من المستصوب توسيع الأنشطة في ذلك المجال، وأعرب بالتالي عن تأييده التام لمشروع "الاتصالات من أجل التكامل" المقدم من الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات.

١٨ - برنامج التعاون مع هايتي

وفقا للمقرر الذي اتخذه مجلس أمريكا اللاتينية في اجتماعه التاسع عشر بشأن إنشاء برنامج للتعاون مع هايتي، تقرر أن تبدأ الأمانة الدائمة في دراسة محتويات ذلك البرنامج، بما في ذلك عقد دورات تدريبية في مجالات محددة تكون بلدان المنطقة قد اكتسبت خبرة واسعة فيها، مثل صناعات الملابس والحرف اليدوية والصناعات المتصلة بالصحة، وتنظيم حلقات دراسية تقنية عن الاقتصاديات الدولية للموظفين الحكوميين، وذلك بغية تنفيذه فور استعادة النظام الدستوري.

١٩ - الميزانية

انتهى الفريق إلى أنه حتى في حالة الموافقة على المقرر المتعلق بميزانية عام ١٩٩٥، يمكن عقد اجتماع خاص للمجلس خلال الربع الأخير من العام الحالي إذا اقتضت ذلك حالة سعر الصرف في البلد المضيف أو عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة.

٢٠ - شكر

توجه الأمين الدائم بالشكر لحكومة المكسيك لكرم ضيافتها وجهودها الممتازة فيما يتعلق بعقد الاجتماع العادي العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية.

باء - البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع العادي العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية

ركز مجلس أمريكا اللاتينية العشرون في اجتماعه في مدينة مكسيكو خلال مرحلته الوزارية يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، مداولاته على تحليل العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وعلى الاجراءات التي ينبغي تنفيذها لضمان المزيد من فعالية إدماج المنطقة

في الاقتصاد العالمي ولاسيما من خلال مفهوم "التضامن من أجل التنافس" وكذلك على تعديل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بما يتيح لها أن تواجه التحديات الملحة للقرن الحادي والعشرين ومن ثم تواصل تحقيق أهدافها الكبرى.

وفيما يتعلق بموضوع العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبين الولايات المتحدة وكندا، سلم مجلس أمريكا اللاتينية بالحاجة إلى تبادل المعلومات والآراء بشأن مؤتمر قمة الأمريكيتين. وفي هذا الصدد أوعز المجلس إلى الأمانة الدائمة أن تبدأ عملية تشاور مع الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول امكانية عقد اجتماع لهذا الغرض. وأعرب المجلس عن تقديره ازاء عرض وفد ترينيداد وتوباغو استضافة الاجتماع المذكور.

وفيما يتعلق بموضوع "التضامن من أجل التنافس"، قدمت الأمانة الدائمة الوثيقة ذات الصلة التي أوضحت الحاجة إلى دعم تحديث اقتصادات المنطقة في إطار من العدل الاجتماعي ودعم الديمقراطية وأكدت على أن اتقان التكنولوجيات الجديدة التي تساهم اليوم في خلق نموذج جديد للحضارة بالمعنى المادي في كل أنحاء العالم شرط لا غنى عنه لرفع مستويات رفاه الشعوب وتعزيز قدرة اقتصادات المنطقة على التنافس الدولي.

وعلى ذلك، قرر المجلس أن يعهد الى الأمانة العامة الدائمة بمهمة المزيد من تطوير التحليل المذكور أعلاه مع الأخذ في الاعتبار التجارب الحاصلة داخل المنطقة وخارجها فيما يتعلق بالسياسات المتصلة بالتنافس. وفضلا عن ذلك، نظر المجلس بعين التقدير إلى عرض وفد كوستاريكا استضافة الاجتماع الأول للمنتدى الاقليمي المعني بالسياسة الصناعية الذي سيشارك فيه القطاعان العام والخاص على السواء بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج بوليفار. وسوف يكفل فرصة لدراسة مفهوم "التضامن من أجل التنافس" بصورة أعمق ويوصي باجراءات يتم اتخاذها في هذا المضمار.

وبالاضافة إلى ذلك، أحاط مجلس أمريكا اللاتينية علما، مع الاهتمام، بالوثيقة المعنونة "المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين: موقعها من النظام الاقليمي والدولي" وقد رأى أنها ملائمة بوصفها أساسا لطرح أفكار ومبادرات حول مستقبل المنظمة في الذكرى السنوية العشرين لانشائها بما يعبر عن الصلة بين أنشطة المنظمة والتحديات الجديدة المطروحة على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ضوء جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي للقرن الحادي والعشرين، على النحو الموضح في الحلقة الدراسية الدولية "تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في القرن الحادي والعشرين: آفاق للعمل أمام المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" المنعقدة التي واكبت انعقاد الاجتماع العشرين لمجلس أمريكا اللاتينية يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مدينة مكسيكو.

وفوض المجلس الأمين الدائم بدء عملية مشاورات مع الدول الأعضاء تتصل بتنفيذ المقترحات الموضحة في الوثيقة المذكورة أعلاه، وتقديم استعراض داخلي لها بالإضافة الى تقرير عن النطاق الكامل لأنشطة المنظمة بما في ذلك توصيات في الأجلين القصير والمتوسط لكل نشاط، وذلك قبل الاجتماع التالي لمجلس أمريكا اللاتينية بهدف الاعداد لبرنامج العمل القادم.

أخيرا، نظر مجلس أمريكا اللاتينية بعين التقدير إلى العرض الذي قدمته حكومة السلفادور لاستضافة الاجتماع العادي الحادي والعشرين في مدينة سان سلفادور وقرر بالتزكية قبول العرض المذكور.

جيم - القرارات

القرار رقم ٣٥٠

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد نظر في التقرير النهائي للاجتماع التاسع لمديري التعاون التقني الدولي (SP/CL/XX.O/DT No.12)،

وحيث أن:

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل أداة فعالة للتعاون الاقليمي الذي يتجلى باضطراد في سياق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين البلدان النامية ولاسيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

وأن جهات التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما برحت تحظى بدعم سياسي متزايد وتمتلك قوة تقنية كبيرة بما يتيح تدفق تبادل الخبرات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالمنطقة؛

وأنه قد أتيحت على الصعيد الدولي طرائق جديدة تكفل الوصول إلى سبل التعاون الدولي بعامة والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على وجه الخصوص؛

وأن هناك حاجة إلى تنسيق سياسات التعاون المختلفة على الصعيد الاقليمي بما يتطلب تعريف الآليات الأنجع والأكفأ للتنسيق والتشاور وصولا الى مواقف مشتركة على المحافل الدولية المختلفة؛

يقـــرر:

مادة ١ - التأكيد من جديد على أهمية مشاركة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار التعاون التقني الدولي في ضوء الاستراتيجيات والسياسات الراهنة للمصادر المختلفة والعمليات المتنوعة لتعريفها.

مادة ٢ - الايعاز الى الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتنظيم اجتماع للخبراء في الجوانب المبتكرة من أجل تعبئة موارد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد تتولى الأمانة الدائمة تحديد أنسب المواعيد لعقد الاجتماع ومكانه والموارد اللازمة لتنفيذه.

مادة ٣ - الإيعاز الى الأمانة الدائمة بعقد حلقة دراسية عن آليات إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبلدان المنطقة ضمن التعاون التقني الاقليمي مع مشاركة ممثل عن جهة التنسيق الوطنية وممثل آخر عن منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي تحدده جهة التنسيق.

وفي هذا الصدد يوعز الى الأمانة الدائمة أن تقوم بتحديد الموارد المالية اللازمة لعقد الحلقة الدراسية مع إعداد وثائق الدعم المطلوبة أخذا بعين الاعتبار الخاص الدراسة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حول الموضوع فضلا عن تجارب المؤسسات الاقليمية الأخرى ومنها مثلا رابطة تكامل أمريكا اللاتينية وبرنامج بوليفار.

ويحدد مكان الاجتماع بواسطة الأمانة الدائمة في ضوء العروض التي قد تتلقاها من البلدان المهتمة بالأمر.

مادة ٤ - الايعاز الى الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تقوم بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتحليل امكانية توسيع أنشطة المشروع فيما يتعلق بالصلات بين الحكومات والقطاع الخاص في مجال التعاون الدولي وتوسيع التغطية الجغرافية وادماج تجارب البلدان على اختلاف أحجامها وعلى تنوع مستويات تنميتها النسبية.

كذلك ينبغي أن ينفذ المشروع المذكور أعلاه باتصال وثيق مع جهات التنسيق الوطنية.

مادة ٥ - الإيعاز الى الأمانة الدائمة بأن تطلب معلومات من الدول الأعضاء تتعلق بالطرائق المالية الجديدة من أجل التعاون داخل المنطقة والحصول على المزيد من المدخلات لمواصلة المناقشات حول الموضوع في الاجتماع القادم لمديري التعاون التقني.

مادة ٦ - الطلب الى الدول الأعضاء أن تدرس الاقتراح الذي أعدته الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التماسا لمنهجية مشتركة لتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومعايير التفاوض وطرح تعليقاتها على الموضوع.

مادة ٧ - الطلب الى الدول الأعضاء التي تعمل ضمن مشاريع جامعة أن تقدم تقريرا عن المشاريع المناظرة الى الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بغية نشر هذه المعلومات على البلدان الأخرى المهتمة بالأمر.

مادة ٨ - النشاط في متابعة مفاوضات دورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وما يتعلق في هذا الصدد بصياغة البرنامج الاقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصولا الى موقف مشترك في المنطقة فيما يتعلق بتلك المواضيع.

مادة ٩ - التوصية بأن تقوم اللجنة المشتركة بين الوكالات لبرنامج CONVERGENCE بكفالة الاستمرارية للمشاريع وربطها بالقطاعات الانتاجية الوطنية، وبأن تتلقى جهات التنسيق الوطنية معلومات أكثر تواترا عن تقدم البرنامج.

مادة ١٠ - الطلب بأن تقوم الأمانة الدائمة باعداد تقرير تفصيلي عن الحالة الراهنة لنظام المعلومات الشامل للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ثم تتولى، على أساس ذلك التقرير، صياغة اقتراح من أجل مشروع إقليمي يكفل مساهمة بلدان المنطقة بالوسائل التقنية والمالية لبدء تشغيل نظام المعلومات المذكور أعلاه في أقرب وقت ممكن.

مادة ١١ - التأكيد على أهمية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي والدعم التقني والمالي الذي ما برحت تقدمه الى آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتدليل على أهمية تدعيم الوحدة وتكييفها بما يتواءم والاحتياجات الجديدة للبلدان النامية.

مادة ١٢ - توجيه الشكر الى حكومة بوليفيا على تبنيها انعقاد الاجتماع التاسع لمديري التعاون التقني الدولي وعلى الدعم المقدم لنجاحه. كذلك التأكيد على الدعم المقدم من جانب الأمانة الدائمة في الأعمال المنفذة قبل الاجتماع وخلاله وكذلك من جانب الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

القرار رقم ٣٥١

قرار حول المعايير الرئيسية والمبادئ التوجيهية لدورة البرمجة السادسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

إذ يأخذ بعين الاعتبار القرارات التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة:

(أ) ٢٦٨٨ (د - ٢٥) بشأن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (توافق ١٩٧٠، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠)؛

(ب) ٢١١/٤٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، لسياسة الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩؛

(ج) ١٩٩/٤٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، للأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛

وإذ يأخذ في اعتباره المقررين ٣٤/٩٠ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن دورة البرمجة الخامسة و ٢٩/٩١ المتعلق بالاستعدادات لدورة البرمجة الخامسة؛

وبعد أن أنهى استعراض منتصف المدة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة البرمجة الخامسة بوجه عام وفي بلدان المنطقة بوجه خاص؛

وإذ يأخذ في الاعتبار المناقشات الآولية المتعلقة بتخصيص الموارد لدورة البرمجة السادسة، التي دارت خلال الدورة الأربعين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٣)؛

وإذ يشدد على أهمية الإبقاء على أهلية بلداننا كأطراف مستفيدة من مختلف البرامج الإنمائية التنفيذية على أساس تساهلي مع أوسع مشاركة في منظومة الأمم المتحدة؛

وإذ يأسف للتضاؤل الملموس في تخصيص أرقام التخطيط الإرشادية، خلال دورة البرمجة الحالية، مما اضطر البرامج الوطنية والإقليمية الجارية إلى استخدام ٧٠ في المائة فقط مما اعتمدته تلك الأرقام؛

وإذ يرى أنه في ضوء الانخفاض الملموس في مساهمات البلدان المانحة، مما كان له أثره على الأنشطة والبرامج الجارية، إنه بات من الضروري زيادة الموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية التشغيلية زيادة كبيرة، وبطريقة متواصلة مؤكدة وقابلة للتنبؤ، وفقا للحاجات المتزايدة لبلدان المنطقة؛

وإذ يلاحظ بقلق الأفكار الرئيسية المعرب عنها في عروض رسمية مختلفة تتعلق بمستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وإذ يعيد الى الأذهان تقسيم العمل بين الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبرامج التي يتحمل المجلس مسؤوليتها، على النحو الذي أرساه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بتحديد وظائف المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وإذ يؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع التاسع لمديري التعاون التقني الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في لاباز - بوليفيا من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ وتم خلاله اعتماد موقف موحد وتضامني على الرغم من الفوارق في مستوى التنمية النسبية لبلدان المنطقة، والأولويات التي حددها كل بلد منها.

يقرر:

مادة ١ - أن يعيد التأكيد على مبادئ أهلية البلدان النامية كافة، على أساس الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي تتمثل في أمور شتى منها الشمول والطوعية والدعم والحيادية والتعددية ومرونة القدرة على الاستجابة لاحتياجات الدول النامية وعلى أن الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تنفذ لصالح البلدان النامية، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها الخاصة وأولويات التنمية الوطنية فيها؛

مادة ٢ - أن يشدد على الحاجة إلى إعادة تعريف دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الوضع الدولي الراهن مع الأخذ في الحسبان التجربة الايجابية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال دورة البرمجة الخامسة، وفي التنفيذ الوطني لبنود الأولوية لجدول الأعمال المتعدد الأطراف؛

مادة ٣ - التنويه بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدى ولا يزال يؤدي دورا مهما في عملية تقدم وترسيخ التنمية المستدامة التي تباشرها المنطقة. وقد تطلبت هذه المهمة تضحية كبيرة من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرا للحاجة إلى الدعم المتزايد من أجل مواصلة الجهود لإعادة تشكيل القطاعات المنتجة، وللإسهام في لامركزية الدولة وتحديثها، ولدعم العملية الديمقراطية وتخفيف أوجه التفاوت والخلل الاجتماعيين اللذين لا يزالان قائمين؛

مادة ٤ - أن يعلن أن مفهوم التنمية الوقائية واستراتيجية التنمية البشرية المستدامة لا يمكن أن يستبعد أنشطة أخرى تقرر البلدان تنفيذها على المستوى الوطني، أو دون الإقليمي، أو الإقليمي أو الأقاليمي طبقا للمبادئ المذكورة في الفقرة ١ من هذا القرار؛

مادة ٥ - أن يعيد التذكير بأن البارامترات المطبقة على أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يجب أن تتعارض مع تخصيص الموارد لحل المشكلات الاجتماعية، أو تخصيصها من أجل أنشطة انتاجية ملائمة دعما لامكانات التنافس الاقتصادي والتقني للدول النامية. وهذا يستدعي البحث عن نموذج أنسب، ينبغي طرحه بوصفه تحديا أساسيا أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

مادة ٦ - أن يشدد على أهمية المساهمات المناظرة لدورة البرمجة الخامسة (مقارنة بالمساهمات السابقة) للمشاركة في تمويل النفقات، وأهمية المساهمات النقدية للحكومات، التي تمثل في حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ١٩٩٢/١٩٩٦ اعتماد ميزانيات تساوي ٨٨,٢ في المائة من المبلغ الاجمالي في المنطقة بالاضافة الى نسبة الـ ١١,٨ في المائة المقدمة من أرقام التخطيط الإرشادية. وقد أتاح هذا التخصيص للموارد من خارج الميزانية قيام تعاون ناهز حجمه ٩ أضعاف ما كان يمكن أن تتيحه التبرعات. وأدت هذه الأنشطة الى تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل، وكذلك البلدان المستفيدة، مما أسهم بالتالي في تمويل مكاتب أخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

مادة ٧ - أن يعيد تأكيد المبدأ العام الذي ينظم الإطار القانوني الحالي لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ينبغي، بناء عليه، أن تقوم البرمجة القطرية على أساس أولويات التنمية الوطنية للبلدان وعلى الطرائق التشغيلية لتنفيذ المشاريع المتفق عليها بين البلدان، وبخاصة تلك التي تعطي أولوية للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

مادة ٨ - أن يقترح، لهذا الغرض، الاستفادة من علاقات التعاون التقني بين الدول النامية لتشجيع اتخاذ المبادرات على أساس مصالح البلدان وأولوياتها، ولتحقيق المزيد من التواجد في تشغيل وإدارة هذه الموارد. وفضلا عن ذلك، فمن شأن هذا أن يحفز المشاركين على تقديم مساهمات في النفقات المشتركة لمضاعفة الموارد المخصصة للبرامج الإقليمية؛

مادة ٩ - أن يعرب عن اهتمامه بأن تضاعف الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين الدول النامية دعمها لأنشطة التعاون الأفقي بين بلدان المنطقة، فيما يتعين في الوقت نفسه على الوحدة المذكورة أن تتولى مجددا دور المنسق في إطار من الاتصال المستمر والدائم مع البلدان؛

مادة ١٠ - أن يؤكد على الأهمية البالغة للدعم الفعال للتنفيذ القطري والذي تقدمه المكاتب الميدانية لا سيما للبرامج والمشاريع التي تدار على المستوى الوطني، فضلا عن الحاجة إلى استعراض استخدام أرقام التخطيط الإرشادي الإقليمي، من الإدماج في أنشطة ذات أهمية متفق عليها بين البلدان؛

مادة ١١ - أن يشير إلى تضاؤل أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية في السنوات القليلة الماضية مما يضع البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمام صعوبة متزايدة في استخدامها لصالح أنشطة مفيدة لها وبطريقة متكاملة؛

مادة ١٢ - أن يشدد، فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية، على ضرورة مشاركة البلدان بصورة أكثر نشاطا، وبدعم من المكاتب الميدانية، في كافة مراحل دورة المشاريع (التحديد، والتصميم، والصياغة، والتقييم مع مراجعة استخدام أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية بهدف إدماجها ضمن الأنشطة ذات الأهمية، المتفق عليها بين البلدان؛

مادة ١٣ - أن يوضح استصواب دراسة منهجيات إضافية تختلف عن أساليب الناتج المحلي الإجمالي (سواء احتسب على أساس سعر الصرف أو تبعا للقدرة الشرائية المحلية) مع الإقرار بأن مشكلات التنمية، وحل الاختناقات الهيكلية التي تواجه التنمية الاقتصادية يتطلب سياسات محددة، تقوم على تحليل كل حالة على حدة؛

مادة ١٤ - أن ينظر في مبدأ التخرج التدريجي، الذي تستمر البلدان بموجبه في تلقي التعاون، فيما تسهم في تقوية العلاقات الإقليمية من خلال آليات وثلاثيات التعاون التقني بين البلدان النامية. وبناء عليه، تم الاتفاق على تضافر العمل في سبيل إعداد اقتراح منهجي إضافي محدد، وفقا لما ذكر آنفا.

القرار رقم ٣٥٤

الميزانية الادارية لعام ١٩٩٥

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد اطلع على:

المادة ١٥-٥ والمادة ٣١-٦ والمادة ٣٦ من اتفاقية بنما، وقرارات مجلس أمريكا اللاتينية ١١٠، المادتان ٣ و٥؛ و١٤٢، المادة ٣؛ و ١٧٧، المادة ٦؛ و ٢١٨، المادتان ٢٣ و ٢٤؛ و ٢٤٤؛ و ٣٢٦، المادة ٥؛ و ٣٤٠؛ و ٣٤٢، المادة ٢؛

وإذ يضع في اعتباره: أن الأمانة الدائمة يجب أن تـُزَّود بالأموال الكافية لتمكينها من أداء مهامها الناشئة عن اتفاقية بنما ومن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مجلس أمريكا اللاتينية؛

يقرر:

المادة ١ - أن يوافق على رصد ميزانية بمبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ ٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وفقا للتوزيع التالي حسب الفئة:

الفئة:	بدولارات الولايات المتحدة
أولا - مجلس أمريكا اللاتينية	٠٠٠ ١٧٣
ثانيا - الأمانة الدائمة	
١- الموظفون الدوليون	٠٠٠ ٧٩٠ ١
٢ - الموظفون المحليون	٠٠٠ ٠٠٥ ١
٣ - الخبراء الاستشاريون والاجتماعات والخدمات التعاقدية	٠٠٠ ٤٠٨
٤ - السفر في مهام رسمية	٠٠٠ ١٥٢
٥ - الادارة العامة	٠٠٠ ٣٧٢
المجموع	٠٠٠ ٩٠٠ ٣

المادة ٢ : أن تمول ميزانية عام ١٩٩٥ من اشتراكات الدول الأعضاء وفقا لنظام الأنصبة النافذ حاليا:

النسبة المئوية المستخدمة	الدول الأعضاء	الأنصبة العادية لعام ١٩٥٥ (بدولارات الولايات المتحدة)
٣٦,٩٠	المجموعة الأولى	١ ٤٣٩,١٠٠
١٢,٣٠	الأرجنتين	٤٧٩ ٧٠٠
١٢,٣٠	البرازيل	٤٧٩ ٧٠٠
١٢,٣٠	المكسيك	٤٧٩ ٧٠٠
٣٤,٤٥	المجموعة الثانية	١ ٣٤٣ ٥٥٠
٦,٨٩	بيرو	٢٦٨ ٧١٠
٦,٨٩	شيلي	٢٦٨ ٧١٠
٦,٨٩	فنزويلا	٢٦٨ ٧١٠
٦,٨٩	كوبا	٢٦٨ ٧١٠
٦,٨٩	كولومبيا	٢٦٨ ٧١٠
١٦,٥٩	المجموعة الثالثة	٦٤٧ ٠١٠
١,١٨٥	إكوادور	٤٦ ٢١٥

النسبة المئوية المستخدمة	الدول الأعضاء	الأنصبة العادية لعام ١٩٩٥ (بدولارات الولايات المتحدة)
١,١٨٥	أوروغواي	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	باراغواي	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	بوليفيا	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	بنما	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	ترينيداد وتوباغو	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	جامايكا	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	الجمهورية الدومنيكية	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	السلفادور	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	سورينام	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	غواتيمالا	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	كوستاريكا	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	نيكاراغوا	٢١٥ ٤٦
١,١٨٥	هندوراس	٢١٥ ٤٦
١,٨٥	المجموعة الرابعة	١٥٠ ٧٢
٠,٣٧	بربادوس	٤٣٠ ١٤
٠,٣٧	بليز	٤٣٠ ١٤
٠,٣٧	غرينادا	٤٣٠ ١٤
٠,٣٧	غيانا	٤٣٠ ١٤
٠,٣٧	هايتي	٤٣٠ ١٤
١٠,٢١	البلد المضيف	١٩٠ ٣٩٨
١٠,٢١	فنزويلا	١٩٠ ٣٩٨
	مجموع الأنصبة	٠٠٠ ٩٠٠ ٣

المادة ٣ - أن يذكر الدول الأعضاء بالحاجة الماسة الى أن تدفع أنصبتها في مواعيدها وبالكامل، وأن تدفعها قبل مواعيدها، متى أمكن ذلك.

المادة ٤ - أن يحث الدول الأعضاء على دفع المتأخر من أنصبتها في ميزانيات السنوات السابقة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كي تتوافر للأمانة الدائمة الأموال اللازمة لتسديد التزاماتها التعاقدية على وجه السرعة.

القرار رقم ٣٥٥

دعم مشروع أمريكا اللاتينية للتحالف من أجل التنمية المستدامة

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

إذ يضع في اعتباره،

أهمية عمليات التكامل والتعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، بوصفها إحدى آليات تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولنا؛

إن هذه العمليات تساهم بشكل فعال في زيادة إدماج اقتصادات المنطقة في السياق العالمي، مما يتيح بدوره تنمية التجارة داخل المنطقة وخارجها؛

وقد اطلع على:

النتائج الإيجابية بالنسبة لمنطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية، التي أسفر عنها اجتماع رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، المعقود في مدينة تيغوسيغالبا، بهندوراس، في ٢٤ أيار/مايو، الذي تناول موضوع وضع إطار عريض للتعاون بهدف إنشاء "تحالف من أجل التنمية المستدامة"؛

يقرر:

مادة وحيدة: أن يؤيد إنشاء تحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في أن ينجز على نحو شامل جهود مكافحة الفقر، وتدعيم الديمقراطية، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وحفز الاقتصادات على النمو، وحماية البيئة، كوسيلة لكفالة الرفاه والسلم والأمن للأجيال الحاضرة والمقبلة.

القرار رقم ٣٥٦

الحاجة الى إنهاء الخطر الاقتصادي والتجاري والمالي
المفروض على كوبا من حكومة الولايات المتحدة

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد إطلع على:

الفقرتين (أ) و(ب) من المادة ٣، والمادة ٤، والفقرتين ١ (١) و٤ من المادة ٥ من اتفاقية بنما؛

والقرار رقم ١٢٢ فيما يتعلق بـ "فرض تدابير اقتصادية قسرية"؛

القرارين ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

وإذ يضع في اعتباره:

الحاجة الى إعادة تأكيد بعض المبادئ مثل تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي، بصيغها الواردة في عديد من صكوك القانون الدولي؛

أن حرية التجارة من العناصر التي تسهم في التنمية الاقتصادية للدول وفي تحقيق رفاهها؛

الفائدة الناجمة عن تعزيز العلاقات التجارية في نصف الكرة الأمريكي، وفقا لمبدأ حرية التجارة والملاحة؛

يقرر:

مادة وحيدة: أن يرفض تطبيق تدابير انفرادية تؤثر على حرية تنمية التجارة الدولية وتتعارض ومبادئ القانون الدولي؛ وأن يدعو، من ثم، الى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأن يعرب عن تأييده لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦/٤٨ الذي يطالب بإلغاء التدابير الانفرادية التي لا تتمشى والسياق الاقتصادي والسياسي الدولي.

القرار رقم ٣٥٧

انتخاب نائب الأمين الدائم

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد اطلع على:

المادة ١٥ (٢) والمادة ٢٨ من اتفاقية بنما،

وإذ يضع في اعتباره:

وجوب انتخاب نائب جديد للأمين الدائم للفترة التي تبدأ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

يقرر:

مادة وحيدة: أن ينتخب السيد لويس ألبرتو رودريغز، بالتزكية، نائبا للأمين الدائم.

وأن تبدأ فترة شغل المنصب المشار اليها في المادة ٢٨ من اتفاقية بنما في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

القرار ٣٥٨

الاعراب عن التقدير لنائب الأمين الدائم، السفير نويل غوردون سنكلير

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد اطلع على:

قرار مجلس أمريكا اللاتينية رقم ٣١٣، الذي انتخب فيه السفير نويل غوردون سنكلير بالتزكية نائبا للأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية؛

وإذ يضع في اعتباره:

أن السفير نويل غوردون سنكلير، نائب الأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، قد أنجز مهام ذات شأن خلال فترة السنوات الأربع التي شغل فيها المنصب؛

أن هذا هو آخر اجتماع لمجلس أمريكا اللاتينية يشارك فيه السفير سنكلير بصفته نائبا للأمين الدائم، حيث أن ولايته تنتهي في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤،

يقرر:

مادة وحيدة: أن يعرب عن تقديره للسفير نويل غوردون سنكلير لأدائه الممتاز لمهام منصبه كنائب للأمين الدائم للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، شاكرا إياه على ما بذله من جهود من أجل وحدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتكاملها وتنميتها.

القرار رقم ٣٥٩

تمديد القرارات ١٢ و ٨٩ و ٢٣٥ و ٢٦٠ و ٢٨٦ و ٣٢٣ و ٣٤٩
بشأن تعيين مراقبين في اجتماعات مجلس أمريكا اللاتينية

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

وقد اطلع على:

المادة ٤٧ من النظام الأساسي لمجلس أمريكا اللاتينية؛

قرارات مجلس أمريكا اللاتينية أرقام ١٢ و ٨٩ و ٢٣٥ و ٢٦٠ و ٢٨٦ و ٣٢٣ و ٣٤٩؛

يقرر:

مادة وحيدة أن يمدد القرارات أرقام ١٢ و ٨٩ و ٢٣٥ و ٢٦٠ و ٢٨٦ و ٣٢٣ و ٣٤٩، كي يطلب الى الأمين الدائم أن يدعو المنظمات الدولية التالية الى تعيين مراقبين في اجتماعات مجلس أمريكا اللاتينية، شريطة أن تكون بنود جداول الأعمال ذات الصلة لها علاقة مباشرة بأهداف المنظمة المعنية وبالمهام التي تؤديها:

- برلمان أمريكا الوسطى.

دال - الاعلانات

إعلان رابطة الدول الكاريبية

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

يلاحظ مع التقدير ما يحرز من تقدم صوب إنشاء رابطة للدول الكاريبية.

يرى أن هذه المبادرة تتيح للدول المشاركة مجالا اقتصاديا موسعا للتعاون في عدد من المجالات موضع الاهتمام المشترك. وهي تمثل أيضا، في هذه اللحظة التاريخية التي تشهد تعاظم الترابط وعولمة المجالات الاقتصادية الموسعة وتوحيد الأسواق، خطوة أخرى تخطوها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو التقاء حركات التكامل في المنطقة. وإذ يضع المجلس في اعتباره الدور الهام الذي اضطلعت به الأمانة الدائمة على المستويين التقني والسوقي في الأعمال التحضيرية لإنشاء الرابطة، فإنه يتعهد ببذل كامل التعاون من جانب المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في جميع الجهود الرامية الى إيجاد هذه الرابطة وتشغيلها.

إعلان

الإعراب عن الأسى لوفاة صاحب السعادة، السفير خورخي لويس أوردونيز

إن مجلس أمريكا اللاتينية،

يعرب عن بالغ حزنه إذ وافت المنية يوم الأربعاء، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، صاحب السعادة، السفير خورخي لويس أوردونيز، وهو أمين عام سابق لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية وأحد الدعاة النشطين الى تحقيق التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ويقرر أيضا تسليم هذا البيان الى حكومة كولومبيا عن طريق بعثتها الدبلوماسية في المكسيك.

يعرب عن مشاعر الأسى البالغ لأسرة أوردونيز الموقرة ولجمهورية كولومبيا.

- - - - -